03

المحلية الصباح

العدد 2557 - السنة التاسعة
الأربعاء 28 ذي القعدة 1437 - الموافق 31 أغسطس 2016
Wednesday 31 August 2016 - No.2557 - 9th Year

«الخارجية» تدعو المواطنين إلى عدم مغادرة ألمانيا خلال فترة تمديد الإقامة

دعت وزارة الخارجية الكويتية المرضى الكويتيين المتواجدين في ألمانيا والمواطنين الراغبين بالعلاج في ألمانيا ومرافقيهم الى عدم مغادرة الاراضي الالمانية والسفر الى دولة او دول اخرى خلال تمتعهم بفترة تمديد الاقامة التي تحل بعد انتهاء الـ90 يوما الاولى للفيزا.

ونقل بيان للخارجية عن سفارة دولة الكويت لدى جمهورية ألمانيا الإتحادية أمس تأكيدها على عدم امكانية المريض او المرافق من السفر خلال فترة تمديد الاقامة الى دولة اخرى وفق قانون الاقامة الالماني محذرة المواطنين من الغاء السلطات لتمديد الاقامة الممنوحة لهم.

وأوضح ان السفر خارج ألمانيا (خلال فترة التمديد) يعتبر مخالفا للقانون ويعرض المخالفين الى «الحجز أو الترحيل» من قبل السلطات الالمانية. وأكد البيان امكانية تمديد المواطنين مدة الاقامة الممنوحة لهم (بعد انتهاء الفيزا الإساسية 90 يوما) لفترة او فترات متتالية خاصة للعلاج الا ان القانون لا يجيز للمريض او المرافق له خلال فترة التمديد السفر الى دولة اخرى.

إجراءات قانونية صارمة لمعاقبة المستغلين .. وفرق تفتيش تجوب أرجاء الكويت

الحكومة تبدأ بـ «هجمة مرتدة» لمحاربة ارتفاع الأسعار بعد «البنزين»

■ وزير التجارة: تطبيق الأسعار الجديدة للبنزين لن يكون له تاثير على أسعار السلع الأساسية

العلي متحدثا عن ضوابط تحديد الأسعار

.. وخلال جولته في مركز طوارئ الصديق

■ أي زيادة مصطنعة خلال الفترة المقبلة ستواجه باتخاذ إجراءات مشددة من قبل مفتشي الوزارة

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي امس ان تطبيق الاسعار الجديدة للبنزين في الاول من سبتمبر المقبل لن يكون له تاثير على اسعار السلع الاساسية بكافة انواعها فضلا عن عدم ارتباطها بالعمل التجاري.

وقال الوزير العلي في كلمته خلال إجتماع مع المراقبين في مركز طوارئ الصديق التابع لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك ان اي زيادة مصطنعة خلال الفترة المقبلة ستواجه باتخاذ إجراءات مشددة من قبل مفتشي الوزارة.

وافاد بان دور مفتشي الوزارة خلال الفترة الراهنة والمقبلة في غاية الاهمية من خلال رصدهم لكافة الاسعار في الاسواق المحلية واستكمال إجراءاتهم لمواجهة تلك الارتفاعات المصطنعة.

واوضح ان الوزارة اعدت خطة شاملة لمواجهة الارتفاعات في الاسعار من خلال تزويد مفتشيها بالتعليمات اللازمة وتكثيف الرقابة التجارية واعداد محاضر الضبطيات لأي مخالفة.

ولفت العلي الى ان الجولات المكثفة للمفتشين في مركز طوارئ الصديق اسفرت عن ضبط 372 مخالفة في شهر اغسطس الحالي وتتصل بالغش التجاري وجودة صلاحية المنتج الى جانب مخالفات تتعلق بارتفاعات مصطنعة في الاسعار.

واشار الى انه حتى هذه اللحظة ليس هناك ارتفاعات مصطنعة بشكل كبير إلا في حدود «ضيقة» مؤكدا اتخاذ الوزارة إجراءات قانونية مشددة ضد المخالفين واحالتهم الى النيابة التجارية.

وأشاد الوزير بجهود جميع العاملين في قطاعات الوزارة بما فيهم قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك على عملهم الدؤوب والمتواصل في الفترة الاخيرة من خلال تكثيف جولاتهم في الاسواق التجارية.

ودعا المواطنين والمقيمين الى الاتصال على الخط الساخن 135 في حال ملاحظتهم اي ارتفاعات مصطنعة في الاسعار مؤكدا ان الوزارة ستطبق القانون وتحيل المخالفين الى النيابة التجارية لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاههم.

■ دور مفتشي الوزارة خلال الفترة الراهنة والمقبلة في غاية الأهمية من خلال رصدهم لكل الاسعار

■ اعددنا خطة شاملة لمواجهة الارتفاعات في الأسعار من خلال تكثيف الرقابة وإعداد محاضر الضبطيات

مطر المطيري

■ المطيري: تشكيل فرق تفتيش في كافة المحافظات لمتابعة ومراقبة الأسعار في الجمعيات التعاونية

■ رفع تقارير دورية بنتائج التفتيش تمهيداً لاتخاذ إجراءات قانونية ضد أي جمعية ترفع الأسعار بشكل غير مبرر

من جانبه كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر علي المطيري عن تشكيل فرق تفتيش في كافة المحافظات لمتابعة ومراقبة الاسعار في الجمعيات التعاونية ورفع تقارير دورية بنتائج التفتيش تمهيدا لاتخاذ اجراءات قانونية مشدد ضد اي جمعية ترفع الاسعار بشكل غير مبرر.

واوضح المطيري في تصريح صحفي ان هذه الخطوة تاتي تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتكليف وزارتي الشؤون الاجتماعية والتجارة بمتابعة ومراقبة الاسعار وبتوجيهات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وذلك تحسبا لاي استغلال قد يحدث من قبل بعض التجار للزيادة المرتقبة على اسعار البنزين اعتبارا من اول سبتمبر المقبل.

واشار المطيري الى انه تم تشكيل الفرق الميدانية للتفتيش والمتابعة على كافة الجمعيات بمعدل فرقة ميدانية في كل محافظة تتولى عمليات مراقبة ومتابعة الاسعار لافتا ان وزارة الشؤون بادرت بتحريك هذه الفرق قبل الاول من سبتمبر لرصد الاسعار وتثبيتها ومن ثم معاودة عمليات الرصد مرة اخرى بعد الاول من سبتمبر حتى يتبين المقارنة بين الاسعار قبل زيادة البنزين وبعد الزيادة .

واكد ان وزارة الشؤون تجري تنسيقا كاملا مع وزارة التجارة بهدف تعزيز الجهود وتبادل المعلومات وتشديد الرقابة والمتابعة على الاسعار حرصا على المستهلك ومنعا لاي عمليات استغلال من قبل البعض في محاولات لرفع الاسعار بشكل غير مبرر .

وذكر ان الفرق الميدانية المكلفة بعمليات متابعة ومراقبة الاسعار سوف ترفع تقاريرها للوزارة وسوف يتم التدقيق على هذه التقارير واتخاذ اجراءات قانونية مشددة بحق اي جمعية تعاونية يثبت تورطها في رفع الاسعار وسيتم احالة مجلس ادارتها الى التحقيق ان اكتملت الادلة التي تثبت المخالفة في رفع الاسعار من دون اي مبرر.

في إطار الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة

العيسى: 1000 مقصف مدرسي متاحة أمام الشباب لاستثمارها

■ دعم وتمكين شبابنا وتوفير بيئة استثمارية لهم لإبراز إبداعاتهم في إطار تحقيق الرغبة الأميرية السامية

بدر العيسى

■ الحكومة حريصة على بناء مجتمع ريادي يحفز على الإبداع ويحقق فرص التنمية الاقتصادية

■ نجاح الفكرة سيترتب عليه إطلاق مشاريع أخرى ومنها التراسل الإلكتروني والصيانة واستثمار ملاعب المدارس

اعلن وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى امس اتاحة الوزارة الفرصة امام الشباب لاستثمار المقاصف المدرسية البالغ عددها نحو 1000 مقصف دعما لمشاريعهم الصغيرة.

جاء ذلك في تصريح لـ (كونا) امس عقب ترؤسه اجتماعا موسعا بوزارة التربية حضره وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح وممثلين عن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونحو 30 شابا لمناقشة دعم المشاريع الشبابية.

وأكد الوزير العيسى لـ(كونا) حرص الحكومة على بناء مجتمع ريادي يحفز على الإبداع ويحقق فرص التنمية الاقتصادية وتمكين الشباب وتوفير بيئة استثمارية لهم لابراز ابدعاتهم مشيرا الى مناقشة فكرة اشراك الشباب في الاستثمار في مقاصف مدارس وزارة التربية.

واوضح ان الفكرة التي نوقشت خلال الاجتماع تستند الى استثمار ما بين 800 الى 1000 مقصف مدرسي غير توفير الوجبات الخفيفة الصحية للطلبة والطالبات.

ولفت الى ان الفكرة راودته خلال الايام الماضية لتشجيع الشباب على الاستثمار وايجاد فرص عمل موضحا ان نجاح التجربة سترتب عليه اطلاق مشاريع اخرى ومنها التراسل الالكتروني والصيانة واستثمار ملاعب المدارس وغيرها من الأفكار.

وكشف عن تشكيل فريق عمل يضم اعضاء من وزارتي التربية والشباب وصناديق المشاريع ومجموعة من الشباب لوضع الآلية والشروط التي تناسب الشباب اذ تم منحهم فترة 30 يوما للانتهاء من وضع هذه الآلية.

وقال الوزير العيسى ان اليده في التنفيذ سيتحدد بناء على جاهزية الشباب بعد الانتهاء من وضع الآلية والشروط واعتمادها.

واضاف ان هذا التوجه يأتي في اطار تحقيق الرغبة الاميرية السامية باستقطاب الشباب ورعاية افكارهم الابداعية ودعم مشاريعهم الصغيرة فضلا عن محاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد.

على خلفية سحب الجنسية من 51 شخصاً حصلوا عليها بناء على غش ومعلومات كاذبة

«إعادة الهيكلة» يقاضي المزورين ممن تقاضوا العلاوة الاجتماعية بالغش والتزوير

■ بدء اجراءات استرداد ما تم صرفه لهم دون وجه حق

برنامج إعادة الهيكلة يتوعد المزورين

كشفت رئيس قسم القضايا ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فاديه الشطي أن البرنامج شرع في اتخاذ الاجراءات المتبعة لديه للحفاظ على المال العام ومنع اهداره ضد من قاموا بصرف مبالغ دعم العمالة دون وجه حق أو بطريق الغش والتزوير حيث تم اثبات جميع مبالغ دعم العمالة التي تم صرفها لهم مديونية وذلك لفقدهم احد اهم شروط صرف العلاوة الاجتماعية الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 وهو شرط المواطنة بأن يكون متقاضي الدعم كويتي الجنسية ، واضافت أن البرنامج قد باشر مع السادة النيابة العامة بعض تلك الحالات ممن استحصلوا على مبالغ من دعم العمالة دون وجه حق عن طريق معلومات كاذبة وغير حقيقية وذلك لاسترداد كامل المبالغ التي صرفت لهم من دعم العمالة ، وجاء ذلك عقب قرار مجلس الوزراء بسحب الجنسية من 51 شخصا حصلوا عليها بناء على غش ومعلومات كاذبة واضافت الشطي- مازلنا نؤكد أن حفظ المال العام من العبث، والاعتداء عليه مسؤولية وطنية، واولوية دينية. وقيمة اخلاقية، تظهر مدى رقي الشعب وتقدمه ، حيث يُعتبر المال العام ركيزة اساسية من ركائز نهضة ونمو الدول.

وقد اناط المشرع بجميع الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة الحفاظ على المال العام ومنع اهداره او الاعتداء عليه كما أن المشرع لم يفته ان يفسح المجال للمجتمع ككل بدعوته إلى المشاركة في حماية المال العام باعتباره واجب على كل مواطن وذلك بالنص صراحة على ذلك بالقانون الصادر في شأن حماية الأموال العامة من أن للأموال العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها والذود عنها واجب على كل مواطن

وشددت الشطي بقولها : ان القانون يقف بالمرصاد ضد من تسول له نفسه انه بمأمن من العقاب عندما تمتد يده للمال العام بالاعتداء بطريق الاحتيال والادلاء بمعلومات كاذبة ومن ذلك ما تضمنته المادة (14) من القانون رقم (19) لسنة 2000في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية من عقاب لمن يتقدم للحصول على المال العام دون وجه حق بمعلومات وبيانات غير صحيحة حيث نصت على ان "كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد الحصول دون وجه حق على مزايا وردت في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين، وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة برد المبالغ التي تكون قد صرفت دون وجه حق".

واشادت الشطي بقرار مجلس الوزراء الاخير بسحب عدد من الجنسي لقيام اصحابها بالحصول عليها بطرق ملتوية وعن طريق الغش والتزوير وفق المادة(21) مكرر(أ) من قانون الجنسية الكويتية رقم15 لسنة1959 والمضافة بالقانون رقم30 لسنة1970.

كما اكدت ان هذا المستند – مشيرة إلى الجنسية التي تم سحبها – قد فقد قوته القانونية بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وان أي استعمل له بعد صدور هذا القرار يضع مستخدمه تحت طائلة القانون الجزائي رقم 16 لسنة 1960 إعمالا لنص المادة رقم 261 منه والتي ذكرت ان " كل من استعمل محررا فقد قوته القانونية، سواء كان ذلك بإبطاله او بإلغائه او بسحبه او بوقف اثره او بانتهاء هذا الاثر، وكان عالما بذلك وقاصدا الإيهام بان المحرر لا يزال حافظا لقوته القانونية، يعاقب بالعقوبة التي توقع لو كان ارتكب تزويرا في مثل هذا المحرر.

وفي سياق متصل قالت رئيس قسم القضايا ان البرنامج يقتفي اثر قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشان وتنفيذ ما جاء بها ، وعن دور البرنامج في تفعيل تلك قرار مجلس الوزراء المتضمن سحب الجناسي افادت الشطي ان هناك قاعدة بيانات لدي البرنامج من خلال التعاون المثمر مع وزارة الداخلية حيث يتم تزويدنا بصفة دورية بأسماء من سحبت جناسيهم لأي سبب ، حيث يقوم البرنامج وعلى الفور بوقف صرف العلاوة الاجتماعية عن من يثبت تقاضيها منهم ومطالبتهم برد ما تم صرفه لهم دون وجه حق واللجوء الى الجهات القضائية المختصة حال تعذر تحصيل تلك المبالغ.

واختتمت تصريحها بقولها انه يجب ان يتضافر الجميع حكومة وشعبا للتصدي لمحاولات الحصول على المال دون وجه حق وان برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة يعمل على قدم وساق لمواجهة تلك الظواهر السلبية بما له من وسائل في اطار القوانين والقرارات .

■ لا تهاون مع من حصلوا على مبالغ دعم العمالة بطريق الجنسية المزورة